تطبيق الزكاة في المغرب آمال وانتظارات

الأزرق الركراكي
جامعة القاضي عياش / مراكش

إن الحديث عن أهمية الزكاة سواء من الناحية التعبدية أو الاقتصادية حديث ذو شجون، ولا يحتاج إلى مزيد بيان، ففضلا عن كون الزكاة ركنا من أركان الإسلام الخمسة المفروضة فرضا جازما على المرء المسلم أداؤها، فهي تمثل كذلك الآلية الاقتصادية الأقوى التي بها تُعَدَّل القوى في المجتمع المسلم بين جميع أفراده، بين الغني والفقير، بين القوي والضعيف.

إن من مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لترسيخها وتوطيدها نبذ كل أنواع التمانع والتفرقة بين الناس، وإحلال الود والتعاطف والتراحم، وقد كان لفقه الأموال الأثر الكبير في ترسيخ هذه المقاصد والمرامي، حيث حُرِّمَت الربا وبيوع الغرر والجهالة وحرم أكل أموال الناس بالباطل، ورغبت في اكتساب الطيبات من الأموال، ونهت عن اكتناز الأموال والاستئثار بها دون إنفاقها قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾ [سورة النساء الآية ٢٩] وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [سورة التوبة الآية ٣٤]، فاكتناز الأموال شيء مذموم، ويقصد باكتناز الأموال هنا كما جاء على لسان مجموعة من العلماء عدم أداء زكاتها ولو كانت ظاهرة: فعن ابن عمر أنه قال: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة؛ وروى الثوري وغيره عن عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر قال: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين، وما كان ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز ،وقد روي هذا عن ابن عباس، وجابر، وأبي هريرة موقوفا ومرفوعا وعمر بن الخطاب ، نحوه – رضي الله عنهم –: أيما مال أديت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا في الأرض ، وأيما مال لم تؤد زكاته فهو كنز يكوى به صاحبه وإن كان على وجه الأرض[1].

وإن نهت الشريعة الإسلامية عن الاكتناز وتوعدت بالعذاب الأليم لفاعله نهت كذلك عن تداوله بين طائفة معينة بين الناس، قال تعالى: ﴿**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ**

[1] تفسير ابن كثير 4/ 138

فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ [سورة الحشر الآية ٧] ، وجعلت فيما يكتسبه الناس من الأموال نصيبا لغير القادرين أو من منعتهم موانع الدهر عن الكسب وابتغاء الرزق، الذين بَيَّنَ سبحانه وتعالى أصنافهم في القرآن الكريم بقوله :(**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**)[سورة التوبة آية ٦٠] .

وقد أصبح تطبيق نظام الزكاة في الدول المسلمة اليوم ضرورة ملحة، لمعالجة سوء توزيع الثروات التي استقلت بها فئة دون أخرى، وكسر حاجز الطبقية المشين، الذي يعاني من ويلاته المجتمع المسلم اليوم، مما يدعو إلى الشفقة والأسى، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان مما نراه ونشاهده اليوم من إحصائيات حول أغنياء العرب وأرقام ثرواتهم المهولة.

فالزكاة من أهم المؤسسات التشريعية التي تستطيع معالجة كثير من الآفات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي، إضافة إلى كونها ركيزة هامة للتكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع، فما أحوج مثل بلادنا الحبيب المغرب إلى مثل هذا المؤسسات التي تعيد له توازنه وتنشر فيه مجتمع التكافل والتآزر والتراحم بين جميع طبقاته، وعلى هذه الأهمية القصوى من أجل إطلاق مشروع تطبيق الزكاة في المغرب اخترت أن أشارك في هذه المجلة المباركة بهذا الموضوع راجيا من الله تعالى القبول، أبين فيه مدى أهمية إنشاء صندوق الزكاة في المغرب، انطلاقا من سؤال مفاده، متى يكون التطبيق الفعلي للزكاة في المغرب؟ وكيف يمكن لهذا الصندوق أن يعالج إشكالية التوزيع العادل للثروة التي جاء السؤال عنها واضحا في خطاب الملك محمد السادس نصره الله ليوم ٣٠ يوليوز ٢٠١٤م بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتلائه عرش المملكة؟

الزكاة فريضة دينية تعبدية قبل أن تكون وسيلة من وسائل التوزيع العادل للثروات

الزكاة فريضة دينية لا يكتمل دين المرء المسلم إلا بأدائها إذا كان صاحب مال توفرت فيه شروط الزكاة، فقبل اعتبار الزكاة من المؤسسات المالية التي تساعد في حسن التوزيع، لابد من مراعاة الجانب الإيماني فيها وأنها عبادة مفروضة وجب أداؤها تعبدا لله تعالى.

إن الحديث المتزايد اليوم في العالم الإسلامي حول تطبيق أنظمة اقتصادية كالزكاة من أجل حل المشاكل الاقتصادية العويصة كالبطالة والفقر والهشاشة وسوء التوزيع، خاصة وأن كل ما سبق تطبيقه وتنزيله من البرامج الاقتصادية في حل هذه المشاكل لم يعط أكله، لم تشر الشريعة الإسلامية إليه عندما أمرت بإخراج الزكاة

وإقامتها، فقد كان فرضها على الناس من باب التعبد والانقياد لله تعالى، قال تعالى: **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ** [سورة البقرة آية ٤٣]، وقال نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ"[١]، فالأصل في الزكاة التعبد، لكن هذا لا ينفي أنها شرعت من أجل مقاصد أخرى جليلة وحِكَم عظيمة جاء ذكرها والإشارة إليها من خلال الأدلة الشرعية الدالة على فرضيتها ومن هذه المقاصد:

تطهير النفوس من البخل والشح والشره الذي يفضي إلى الفساد العظيم بين المسلمين، قال تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** [سورة التوبة آية ١٠٣] أي تطهرهم بها من دنس البخل والطمع والدناءة والقسوة على الفقراء البائسين وما يتصل بذلك من الرذائل، وتزكي أنفسهم بها، أي تنميها وترفعها بالخيرات والبركات الخلقية والعملية، حتى تكون بها أهلا للسعادة الدنيوية والأخروية[٢]، وقال تعالى: **وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** [سورة الحشر آية ٩]، قال المراغي: «إنهم يفضلونهم على أنفسهم ويعطونهم ما هم في أشد الحاجة إليه، وما ذلك إلا لأن الله عصمهم من الشح المردي والبخل المهلك، الذي يدسي النفوس ويمنعها من اكتساب الخير وعمل البر»[٣].

شكر الله تعالى على نعمة المال التي هي من أجل النعم على العباد، فكان من حكم الزكاة ومقاصد تشريعها شكرا الله تعالى بإخراج النصيب المفروض في المال الذي آتاه الله تعالى عَبَادَهُ، قال تعالى: **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ** [سورة إبراهيم آية ٧]

وما يحصل كذلك للمرء من رفعة الدرجات وزيادة الحسنات، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ».[٤] وقال صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ» أَوْ قَالَ: «حَتَّى يُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ» قَالَ يَزِيدُ: وَكَانَ أَبُو الخَيْرِ «لاَ يُخْطِئُهُ يَوْمٌ لاَ يَتَصَدَّقُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ كَعْكَةً وَلَوْ بَصَلَةً»[٥].

---

[١] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، رقم الحديث 8.

[٢] تفسير المنار11/20

[٣] تفسير المراغي 28/42

[٤] أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم 3309

[٥] أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، (1/576) رقم 1517.

ولم تكن حِكَمُ الزكاة ومقاصدها الجليلة مرتبطة بالمزكي فقط كما سبق، بل كذلك الفقير جاءت الزكاة لتطهره من الغل والحسد وما قد يحدثه الشيطان في قلبه تجاه إخوانه المسلمين الميسورين، فالنفوس مجبولة على من يحسن إليها ويواسيها.

إن تطبيق الزكاة في الواقع المعاصر يجب أن ينبثق عن المفاهيم الإيمانية المرتبطة بها، والتي يجب أن تكون نابعة عن حب لله تعالى وحب رسوله صلى الله عليه وسلم، ورغبة في الإصلاح في الأرض وعمارتها بمساعدة المحتاجين والفقراء والضعفاء، ونشر التراحم والود والتعاطف الذي يعتبر من أسمى المقاصد التي جاءت الشريعة الإسلامية لبثه بين الناس، قال صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[1]. وقال تعالى: **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** [سورة التوبة آية ٧١].

وإن عدم تطبيقها يعتبر من الفساد البين، ومن الظلم الذي يكون سببا فيما يأتي بعده من الموبقات المجتمعية كالبطالة وانتشار الجريمة وأكل أموال الناس بالباطل، فالإنسان مكلف بالحفاظ على صلاح الأرض والمحافظة على النعم التي أنعم الله عليه بها وبما شرعه الله تعالى من عبادات ومعاملات، وما سنه من سنن، وقد جاءت الآيات والأدلة صريحة بأن الحياد عن هذا المنهج القويم والصراط المستقيم تكون عواقبه وخيمة سواء في الدنيا أو في الاخرة، قال تعالى: **وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ** [سورة طه آية ١٢٤] وقال صلى الله عليه وسلم " يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا، إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونُ، وَالأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلاَفِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمُئُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلاَ الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ، وَعَهْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ "[2] فمن سنن الله تعالى في خلقه عند إقامة العبادة على وجهها الصحيح ازدياد

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (30/323) الحديث رقم 18373

[2] أخرجه ابن ماجة في سننه (2/1332) رقم 4019.

الخير والصلاح، قال تعالى: **فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا (١٢)** [سورة نوح].

وقد جاء في الأثر أن ابن جميل، وهو ثعلبة بن حاطب الأنصاري جاء فقال: يا رسول الله! أنا فقير؛ فادعُ الله أن يغنيني من خزائنه سُبحَانَهُ وَتَعَالى، فو الله يا رسول الله ! لئن أغناني الله لأتصدقن، ولأعطين ولأبذلن، فدعا له صلى الله عليه وسلم، فاتخذ غنماً فنمت حتى ضاقت عليه المدينة، فتنحى عنها ونزل وادياً من أوديتها حتى جعل يصلي الظهر والعصر في جماعة يترك ما سواهما، ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلوات إلا الجمعة، وهي تنمو كما حتى ترك الجمعة. فلما أتت عليه الزكاة كفر بها، ورفضها، ومنع، وبخل، وقبض يده، وقال ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجزية، ما أدري ما هذا، فأنزل الله قوله: **وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ (٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (٧٧)** [سورة التوبة] فخرج ثعلبة حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فسأله أن يقبل منه صدقته، فقال: إن الله قد منعني أن أقبل منك صدقتك، ثم أتى أبا بكر حين استخْلِفَ فقال: لم يقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أقبلها، فأبى أن يقبلها، فلما ولي عمر بن الخطاب أتاه فقال: لم يقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر وأنا أقبلها منك؟ فلم يقبلها، فلم يقبلها عثمان بن عفان، وهلك ثعلبة في خلافة عثمان»[1].

وأجمع الصحابة رضي الله عنهم في خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه على قتال مانعي الزكاة بعد أن خالفه سيدنا عمر رضي الله عنه محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم، «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، فقال له الصديق رضي الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، ومستندهم قول الله تعالى: **فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** [سورة التوبة آية ٥]، وعن علي كرم الله وجهه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا بما يصنع أغنياؤهم ألا وإن الله ليحاسبنهم حسابا شديدا ويعذبهم عذابا أليما»[2].

---

[1] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (8/218)، رقم 7873

[2] رواه الطبراني في المعجم الصغير رقم 453.

متى يكون التطبيق الفعلي للزكاة في المغرب؟

على الرغم من الجهود التي يبذلها المغرب للتقليص من حدّة الفقر والفوارق الاجتماعية بين المواطنين، إلا أنّ الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية وحتى الوطنية ذات الصبغة الرسمية لا زالت ترسم خريطة صادمة للفقر في المملكة، ففي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول نسب الفقر في المغرب نشر سنة ٢٠١٦ أكدت من خلاله أن:

– ١٤.٢٪ من المغاربة يعانون من الفقر، وإن ٤.٢٪ منهم يعيشون تحت عتبة الفقر بمدخول يومي لا يتجاوز الثمانية دراهم.

– ١٠٪ فقط من الأسر الغنية تستحوذ بمفردها على ٣٢٪ من النفقات، بينما لا يستفيد ١٠٪ من الفقراء إلا من ٢.٦ من كتلة النفقات.

– نسبة الفقر لدى النساء تصل إلى ١٨.٩٪، فيما تصل لدى الرجال إلى ١٩.١٪، أما الشباب والأطفال البالغين من العمر أقل من ٢١ سنة، فيعتبرون الأكثر تعرضاً للفقر بالنظر إلى الصعوبات التي تعترضهم في سوق الشغل.

كما تشير الإحصائيات الأخيرة لمنظمة فاو للأغذية والزراعة إلى أن نسبة المغاربة الذين يتقاضون أقل من دولار واحد في اليوم تصل إلى ١.٨ بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٤ مليون نسمة. فيما تصل نسبة الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم إلى ١١ في المئة، أي أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون مواطن[١].

وسبق إصدار هذه الدراسة دراسات أخرى نشرت عن مؤسسات دولية حول نسب الفقر والهشاشة في المغرب تؤكد «أن ربع سكان المغرب، أي ما يعادل ٨.٥ ملايين نسمة يعيشون في وضعية هشة منهم نحوْ أربعةِ ملايين شخص تحت خط الفقر، وحصل المغرب بذلك على المرتبة الخامسةَ عشْرةَ في تصنيفِ الدولِ العربيةِ الأكثر فقراً من بين عشرين دولةً عامَ ألفين، وأحدَ عشَر حسب تقرير أصدرته جامعة الدول العربية لعام ٢٠٠٩. وقالت نادين بوبار، الخبيرة الاقتصادية ومنسقة برنامج البنك الدولي للتنمية البشرية بالمغرب، في هذا الصدد "في ما يتعلق بالفقر في المغرب، فإن التباينات الجغرافية موجودة، إذ يمثل الفقر في الأرياف نسبة أعلى بثلاث مرات من نظيره في المدن، وحصل المغرب بذلك على المرتبة الخامسةَ عشْرةَ في تصنيفِ الدولِ العربيةِ الأكثر فقراً من بين عشرين دولةً عامَ ألفين، وأحدَ عشَر حسب تقرير أصدرته جامعة الدول العربية لعام ٢٠٠٩[٢].

---

[١] هذه المعلومات استقيتها من بعض المواقع الإعلامية بتصرف.

[٢] مقال للأستاذ مصطفى أعناني والدكتور. محمد أعناني، منشور ضمن العدد 38 من مجلة شؤون الزكاة 2016م.

ويأتي في المرتبة الأولى من الأسباب التي ساهمت في انتشار الفقر والهشاشة سوء التوزيع العادل للثروات التي حبى الله بها بلاد المغرب مما جعل الملك محمد السادس نصره يؤكد هذا الأمر من خلال خطابه الذي وجهه لشعبه ليوم ٣٠ يوليو ٢٠١٤ بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتلائه عرش المملكة حول قضية التوزيع المختل للثروة في البلاد، من خلال ما يراه في جولاته عبر المغرب من حدة الفوارق الاجتماعية بين أهل البلاد، قال نصره الله: «إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين ذلك أنني ألاحظ خلال جولاتي التفقدية بعض مظاهر الفقر والهشاشة وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة».

إن المتأمل في هذه الوقفة التساؤلية من صاحب الجلالة ليتأكد بشكل أو بآخر أن إصلاح المنظومة الاجتماعية أصبحت من أهم المشاريع التي يجب الاعتناء بها مستقبلا، ولابد من أجل ذلك البحث عن أنجح السبل والطرق والآليات التي تؤدي هذه المهمة الجليلة حتى يستفيد أهل المغرب جميعا من خيرات بلادهم وثرواته.

ويعتبر إنشاء مؤسسة الزكاة في المغرب اليوم من أفضل الآليات والأساليب التي تتكفل بالتوزيع العادل للثروات، وهذا ليس من باب التجربة والمقارنة بين هذه المؤسسة الجليلة الربانية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، بل هو من اليقين الذي لا شك فيه أنها المؤسسة الوحيدة التي من خلالها تضبط موازين المجتمعات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، شرعها الله تعالى لعلمه أنها الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتداول حقيقي للأموال وإحلال قيم التآزر والتكافل.

فمهما كانت المحاولات لأجل رأب الصدع تبقى دون مستوى التطبيق الفعلي للزكاة على أرض الواقع وذلك من جانبين، أولا: المصدرية الربانية؛ أي أنها عبادة وركن من الأركان الثابتة التي لا تتغير لا بتغير الزمان ولا المكان ولا الأحوال ولا الشخصيات ولا العوائد ولا النيات، امتثالا لأوامر الله تعالى وإخلاص العبودية له، ورفع لواء الاسلام والاعتزاز به، ثانيا: أنها باتفاق جميع المختصين الاقتصادين والاجتماعيين أفضل الأنظمة الاقتصادية على الاطلاق التي تساهم في حسن التوزيع الاقتصادي والمالي.

في هذا الإطار وفي محاولة محاربة الفقر والهشاشة أطلق المغرب "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" عام ٢٠٠٥، كخطوة تروم التخفيف من شدة الفقر والهشاشة التي تعرفها المدن والقرى المغربية، وبعد مرر أحد عشر عاماً على إعلان المبادرة، أنفق المغرب قرابة ثلاثين مليارا درهما مغربيا (أكثر من ثلاثة مليارات دولار) على عشرات البرامج والمشاريع المختلفة التي ساهمت في خفض نسبة الفقر، حسب مسؤولي البرنامج الذي نفذ على مرحلتين، ولكن الفقر في المغرب والفوارق الطبقية فيه ظلت تتصدّر المشهد العام في كثير من مناطقه، خاصّة القروية منها،

وهوامش الحواضر الكبرى، فبالنظر إلى المبلغ الذي تم إنفاقه على هذه التجربة الذي قارب ثلاثين مليارا درهما مغربيا، أي ما يعادل أكثر ثلاثة مليارات دولار، لازالت الفوارق الاجتماعية ومظاهر الفقر بادية بشكل مريب، في حين أن تقديرات جباية الزكاة في المغرب يمكن أن تتجاوز هذا الرقم سونيا بشكل كبير، مما يمكن معه تدارك ما لم تحققه هذه المبادرة، فحسب بعض الخبراء الاقتصاديين كالدكتور عمر الكتاني أن مداخيل الزكاة قد تتجاوز ٢.٥ مليار دولار (٢٠٠٠ مليار سنتيم) سنويا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الرقم يعادل ٢٠٪ من الدخل الوطني الذي يصل تقريبا إلى ١١٧ مليار دولار سنويا،

هذا من الجانب الاقتصادي، أما من الجانب الشرعي فإن الزكاة تحتاج في تنظيمها التنظيم الحسن إلى طرف ثالث يقوم بجبايتها، وهذا ما دل عليه قول الله تعالى: **وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا** (التوبة: ٦٠)، وقوله تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً** (التوبة: ١٠٣)، فالخطاب هنا جاء أمرا، والأمر كما معلوم يفيد الوجوب، مما يدل دلالة واضحة على وجوب اهتمام الجهات العليا في البلدان الإسلامية بهذه الشعيرة وتنظيما، فإلى متى سيبقى مشروع صندوق الزكاة في المغرب قابعا في الرفوف دون أي مبادرة لتفعيله على أرض الواقع، من أجل حل كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عجزت الدولة اليوم عن حلها بسبب شح الموارد المادية.

نرجو من الله العلي القدير أن تجد مثل هذه المبادرات التذكيرية والنداءات المتكررة آذانا صاغية وقلوبا واعية.

والله يهدي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

١. تفسير القرآن الحكيم –تفسير المنار– تأليف محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ)، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة النشر: ١٩٩٠ م.

٢. تفسير المراغي، تأليف أحمد بن مصطفى المراغي (١٣٧١هـ)، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الأولى، ١٣٦٥هـ – ١٩٤٦ م.

٣. الروض الداني –المعجم الصغير للطبراني، تأليف سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، نشر المكتب الإسلامي , دار عمار – بيروت , عمان الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥م.

٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ– ١٩٩٣ .

٥. صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله دار ابن كثير – دمشق بيروت سنة النشر: ١٤٢٣ هـ– ٢٠٠٢م.

٦. سنن ابن ماجه، تأليف ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (٢٧٣ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي

٧. مجلة شؤون الزكاة التي تصدرها الجمعية المغربية للبحوث والدراسات في ركن الزكاة، الرباط، العدد ٣٨، ٢٠١٦م.

٨. المستدرك على الصحيح، تأليف أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ– ١٩٩٠م.

٩. مسند الإمام أحمد بن حنبلت أليف أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
١٠. مسند الشهاب، تأليف أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (٤٥٤ هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.
١١. المعجم الكبير، تأليف سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.